(١٩٧٨)، اقترح «ضرورة اجراء دراسة شاملة للنظم التعليمية في الاراضي المحتلة ودراسات خاصة لبعض عناصر النظم التعليمية، مثل مضمون المناهج الدراسية والكتب المدرسية والمواد التعليمية، الخ». ووافق المجلس التنفيذي على ذلك. وبناء عليه، أبلغ المدير العام الى السلطات الاسرائيلية اعتزامه تكليف موظف، بدرجة مدير، للاقامة على الارض المحتلة لهذا الغرض؛ كما أوضح، في احدى رسائله أيضاً، أن التوصيات الخاصة بالكتب المدرسية تعني ان تقرر السلطات الاسرائيلية الكتب التي يجيزها المدير العام في التعليم، بكل مراحله، ولا تقتصر، فقط، على مدارس الـ «أونروا»(٢١). وهكذا يتضح أن السياسات العربية قد بدأت تؤتي ثمارها، حيث أصبح لليونسكو، وفقاً لهذا المنطق، من الناحية النظرية أو القانونية على الاقل، دور في الاشراف على المؤسسات التعليمية، يماثل دورها بالنسبة الى مدارس الـ «أونروا» ذاتها؛ وهو وضع يكاد، من الناحية القانونية، يصل الى وضع الاراضي المحتلة تحت وصاية اليونسكو، من الناحية التربوية والثقافية.

ورداً على رسائل المدير العام، أرسل مندوب اسرائيل الدائم في اليونسكو خطاباً، بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٧، ذكر فيه «ان موقف حكومتي لم يتغير منذ الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام. فلقد رفضنا، وما زلنا نرفض القرارين، ١٣،١ (١٩٧٤)، و١٥،١ (١٩٧٦). ونحن نرفض، بناء على ذلك، قرار المجلس التنفيذي الاخير ١٥،٥ الذي اعتمد في الدورة الرابعة بعد المائة»(٢٢).

وفي ضوء هذه المعلومات، أعلن المؤتمر العام، في دورته العشرين، «استنكاره الشديد لاعلان سلطات الاحتلال الاسرائيلية عدم التزامها القرارات الصادرة عن اليونسكو منذ دورتها الثامنة عشرة».

ولكي لا نثقل على القارىء بالتفاصيل، يكفي أن نقول انه، في الفترة من العام ١٩٧٨ وحتى العام ١٩٨٧، كانت اليونسكو تضغط، بشدة، لكي تتابع أوضاع التعليم والحياة الثقافية في الارض المحتلة، في محاولة للحؤول دون طمس الهوية الثقافية الفلسطينية، واسرائيل تقاوم، بشدة، وترفض التعاون. لكن هذا الرفض كان في الحدود التي من شأنها الابقاء على شعرة معاوية مع اليونسكو. ولذلك، كان التكتيك المفضل هو المناورة والمماطلة: عندما يقترب موعد انعقاد المؤتمر العام تبعث اسرائيل الى المدير العام برسائل توحي بقدر من المرونة والتغير في الموقف حتى تقطع الطريق أمام الاطراف المتشددة التي تطالب بطردها من اليونسكو أو قطع المعونات عنها؛ ثم تعود سيرتها الاولى، وهكذا، الى أن يبدأ صبر الاجهزة المعنية في النفاد. وجاء في قرار المؤتمر العام، في دورته، الرقم ١٢١ (١٩٨٣)، انه «يدين، بقوة، التدابير التي اتخذتها اسرائيل بهدف محو الهوية الذاتية الثقافية للشعب الفلسطيني، وما تقوم به السلطات الاسرائيلية من غلق للجامعات والمعاهد التعليمية وانتهاك الحريات الاكاديمية واطلاق النار على الطلاب والاستاذة العرب». كما اتخذ عدداً من الاجراءات لتقديم الدعم الفني، والمادي، الى المؤسسات التعليمية والثقافية في الاراضي العربية المحتلة (القرار ٢١م/١،١٤). وفي الدورة ٢٣ (١٩٨٥)، دعا المؤتمر العام، بالاضافة الى تكرار الاستنكارات والادانة والنداءات، الخ، الى تعيين شخصية جامعية بارزة، تكلف باجراء دراسة مفصلة عن ظروف الحريات الاكاديمية وممارستها في الاراضي المحتلة، وبجمع ما يلزم من معلومات في الاراضي المحتلة، وبالاستماع الى أقوال الشهود في مقر المنظمة، وباعداد تقرير يرفع الى المجلس التنفيذي لينظر فيه في احدى دوراته المقبلة (القرار ٢٣م/٢٧)، وتطبيقاً لهذا القرار، كلف المدير العام الاب ادوارد بونيه، الاستاذ في جامعة لوفان الكاثوليكية (بلجيكا)، باجراء هذه الدراسة؛ لكن استمرت، كالعادة، عملية مماطلة السلطات الاسرائيلية، الى ان سمحت لها بدخول الاراضي المحتلة قبيل انعقاد المؤتمر العام في دورته